على اهدا، نحف منها وإيثار طرف فيها ولنقبل على تمهيد اصولها وفروعها وتلخيص حججها وبراهينها
بقدر ما يتأتى لنا وجمع منتشرات شتى وارده علينا من المبدأ الأعلى فان مفاتيح الفضل بيده تعالى
يؤتيه من يشاء. المرحلة الأولى في الوجود وأقسامه الأولية وفيه مناهج الأول في
احوال نفس الوجود وفيه فصول فصل في موضوعيته للعلم الإلهي واولويته ارتساما
في النفس اعلم ان الإنسان قد ينعت بانه واحد او كثير وبانه كلي او جزئي وبانه بالفعل او بالقوة
وقد ينعت بانه مساو لشيء او اصغر منه او اكبر وقد ينعت بانه متحرك او ساكن وبانه حار او
بارد او غير ذلك ثم انه لا يمكن ان يوصف الشيء بما يجري مجرى اوساط هذه الأوصاف الا
من جهة انه ذو كم ولا يمكن ان يوصف بما يجري مجرى اخرها الا من جهة انه ذو مادة قابلة للتغير
لكنه لا يحتاج في ان يكون واحدا او كثيرا الى ان يصير رياضيا او طبيعيا بل لانه موجود صالح لان
يوصف بوحدة او كثرة وما ذكر معها فاذن كما ان للأشياء التعليمية اوصافا وخواص يبحث عنها
في الرياضيات من الهيئة والهندسة والحساب والموسيقى وللأشياء الطبيعية اعراضا ذاتية
يبحث عنها في الطبيعيات باقسامها كذلك للموجود بما هو موجود عوارض ذاتية يبحث
عنها في العلوم الإلهية فموضوع العلم الإلهي هو الموجود المطلق ومسائله اما بحث عن عوارض
الموجود بما هو موجود واما بحث عن موضوعات سائر العلوم الجزئية فموضوعات العلوم الباقية كالأعراض
الأمر الذاتية لموضوع هذا العلم وسيتضح لك من طريقتنا في مباحث الوجود التي هي دار الإلهية
ان الماهيات من الأعراض الأولية الذاتية للموجود كما ان الوحدة والكثرة وغيرهما من المفهومات
العامة من العوارض الذاتية للموجود بما هو موجود فاستغنام كون موضوعات سائر العلوم اعراضا لمفهوم

الفلسفة الأولى وبالجملة هذا العلم لفرط علوه وشموله باحث عن احوال الموجود بما هو موجود
واقسامه الأولية فيجب ان يكون الموجود المطلق بينا بنفسه مستغنيا عن التعريف والإثبات
والا لم يكن موضوعا للعلم العام وايضا التعريف اما ان يكون بالحد او بالرسم وكلا القسمين باطل
في الوجود اما الأول فلانه انما يكون بالجنس والفصل والوجود لكونه اعم الأشياء لا جنس
له فلا فصل له فلا حد له واما الثاني فلانه بالأعرف ولا اعرف من الوجود فمن رام [illegible]
وبيان الوجود باشياء على انها اظهر منه فقد اخطأ خطأ فاحشا ولما لم يكن للوجود حد
فلا برهان عليه لان الحد والبرهان متشاركان في حدودهما كما بين في القسطاس وكما ان من التصديق
ما لا يمكن ادراكه ما لم يدرك قبله اشياء اخر مثل ان نريد ان نعلم ان العقل موجود فنحتاج اولا الى ان
يكون نحصل تصديقات اخر ولا محالة ينتهي الى تصديق لا يتقدمه تصديق اخر بل يكون واجبا بنفسه اوليا بينا
عند العقل بذاته كالقول بان الشيء شيء وان الشيء ليس بنقيضه وان النقيضين لا يجتمعان ولا
يرتفعان في الواقع وعن الواقع فكذلك القول في باب التصور فليس اذا احتاج تصور الى تصور يتقدمه
يلزم ذلك في كل تصور بل لا بد من الانتهاء الى تصور يقف ولا يتصل بتصور سابق عليه كالوجوب و
الامكان والوجود فان هذه ونظائرها معان صحيحة مركوزة في الذهن مرتسمة في العقل ارتساما
اوليا فطريا فمتى قصد اظهار هذه المعاني بالكلام فيكون ذلك تنبيها للذهن واخطارا با
لبال وتعيينا لها بالإشارة من سائر المرتكزات في العقل لا افادتها باشياء هي اشهر منها واما
اثبات الوجود لموضوع هذا العلم اي الموجود بما هو موجود فمستغنى عنه بل غير صحيح بالحقيقة
لان اثبات الشيء لنفسه غير ممكن ان اريد حقيقة الاثبات وخصوصها اذ كان ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)